اقتصاد

إجراءات الأردن لكبح الغلاء «قاصرة»

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يشكل ارتفاع الأسعار وضعف الحركة التجارية حالياً تحديات أساسية يواجهها الأردن الذي لا تزال إجراءات سلطاته «قاصرة» عن كبح الغلاء، لا سيما في ما يتعلق ببعض السلع التموينية مثل الزيوت النباتية التي ارتفعت أسعارها بأكثر من 70%، فيما لا تزال الأسواق الأردنية تشهد ارتفاعات متوالية على أسعار السلع، وخاصة للمواد الغذائية، بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً والزيادة الكبيرة التي طرأت على كلف الشحن والإجراءات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير والقيود التي وضعتها بعض البلدان على صادراتها الغذائية.

رئيس نقابة تجارة المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، قال لـ«العربي الجديد» إن إجراءات الحكومة، على أهميتها، غير كافية لاحتواء ارتفاع الأسعار عالمياً، إذ يتطلّب الأمر أيضاً إعادة النظر في ضريبة المبيعات التي تخضع لها كافة السلع الغذائية، ما يساهم في الحد من ارتفاع الأسعار محلياً. وأضاف أن أسعار المواد الغذائية لا تزال تشهد ارتفاعات متوالية في الأسواق العالمية، وكذلك الحال بالنسبة لمدخلات ومستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى أن القطاع التجاري بذل جهوداً كبيرة للمساهمة في تخفيض الأسعار، وخاصة الزيوت النباتية والسكر والأرز، لكنه لم يعد قادراً على تحمل المزيد من الأعباء المالية والخسائر.

وفي محاولة للحد من ارتفاع الأسعار محلياً اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات مؤقتة تستمر عدة أشهر، من أهمها خفض الرسوم الجمركية والفحوصات المخبرية وتسريع إجراءات التخليص في المنافذ الحدودية، خاصة للسلع الغذائية، علماً أن البلد يستورد حوالي 90% من احتياجاته الغذائية من مصادر مختلفة لعدم وجود إنتاج محلي باستثناء عدد محدود جداً من بعض المواد مثل أصناف من الخضار والفواكه والدجاج وبيض المائدة.

وبحسب أحدث بيانات للبنك المركزي الأردني فقد ارتفع المستوى العام للأسعار مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأشهر العشرة الأولى من 2021 بنسبة 1,2% مقابل ارتفاع نسبته 0,4% خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، نتيجة ارتفاع أسعار عدد من المواد الغذائية مثل اللحوم والدواجن بنسبة 5,7% بالمقارنة مع 1,4% لذات الفترة من العام الماضي وكذلك بند الإيجارات بنسبة 1,7% مقابل تراجع نسبته 0,2% ومجموعة المقبل.

وقررت الحكومة أخيراً مجموعة من الإجراءات والمقترحات التي من شأنها تسهيل انسيابية وصول السلع الأساسية وتعزيز المخزون الاستراتيجي بما يسهم في استقرار أسعار السلع الأساسيّة والمواد الغذائية. وشملت الإجراءات تخفيض رسوم الفحص على المواد الغذائيّة المستوردة 30% لمدة 3 أشهر. كما شملت الإجراءات تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد الغذائية الأساسية وزيادة كفاءة العمل وتسريع إنجاز المعاملات الجمركية والكشف على الحاويات الواردة إلى ميناء العقبة من جميع الجهات الرقابية وتكليفها بالعمل على مدار الأسبوع ولمدة 24 ساعة يومياً.

ومن الإجراءات تمديد الإعفاء لتخزين الحاويات من 6 أيام إلى 14 يوماً للمواد الأساسية فقط، إضافة إلى تخفيض رسوم المعاينة للحاويات بمقدار 15 ديناراً لكل حاوية تنقل مواد أساسية وحيوية.

(Getty)

صفقات استحواذ ودمج قياسية في 2021

من المتوقع أن تستمر عمليات إبرام الصفقات بخطواتها الواثقة عام 2022، بعد عام تاريخي في 2021 الذي تخطت فيه أحجام عمليات الاندماج والاستحواذ 5 تريليونات دولار لأول مرة على الإطلاق، بزيادة واضحة عن الحجم القياسي السابق الذي بلغ 4,55 تريليونات دولار عام 2007، وفقا لمنصة «ديلوجيك». وبحسب بيانات «رفينيتيف»، بلغت قيمة هذه الصفقات 5,8 تريليونات في 2021، بنمو 64% عن العام السابق، بحسب «رويترز». ومن بين أكبر عمليات 2021 صفقة «إيه.تي أند تي» لدمج نشاطها الإعلامي مع «ديسكفري» بقيمة 43 مليار دولار، وشراء «ميدلاين إندستريز» بـ34 ملياراً، واستحواذ «كنادیان باسيفيك ريلويز» على «كانساس سيتي ساذرن» بـ31 ملياراً.

أخبار

أكبر مكسب للنفط في 12 عاماً

اتجهت أسعار النفط إلى إنهاء تداولات 2021، مسجلة أكبر مكاسب سنوية منذ 12 عاماً، مع تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا، لكن آفاق 2022 يلفها الغموض مع التفشي السريع للمتحور الجديد أوميكرون،

وفقاً لوكالة «الأناضول». وقد شهد النفط تداولات محدودة، الجمعة، حيث كانت معظم الأسواق مغلقة في عطلة رأس السنة الميلادية، باستثناء بعض أسواق آسيا، حيث جرى تداول برميل عقود برنت تسليم مارس/آذار 2022 بسعر 79,63 دولارا، وخام غرب تكساس تسليم فبراير/شباط عند 77,03 دولاراً. واتجهت الأسعار لتسجيل خامس مكسب أسبوعي على التوالي، لتنهي تداولات 2021 مرتفعة بنحو 53% لمزيج برنت و57% للخام الأميركي، وهو أكبر مكسب سنوي منذ 2009 حين زادت بنحو 70%.

أول هبوط للذهب في 3 سنوات

اتجه الذهب إلى أول انخفاض له منذ 3 أعوام يوم الجمعة، مع تعافي الاقتصاد العالمي، وهو ما قلل جاذبية الملاذات الآمنة في حين تستعد البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، حسبما أوردت «رويترز» التي أوضحت أن سعر الأونصة جرى تداولها بزيادة طفيفة لتسجل 1817,57 دولاراً في لندن، بينما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة إلى 1819,7 دولاراً. وانخفض السعر بأكثر من 4% منذ بداية العام، بعد ارتفاع بنسبة 48% في العامين السابقين مع تعافي الاقتصاد العالمي، وهو ما قلل الطلب على الأصول الآمنة ومنها الذهب.

قطر تُثبّت سعر وقود يناير 2022

أعلنت «قطر للطاقة»، أمس، عن أسعار الديزل والغازولين بنوعيه محلياً لشهر يناير/ كانون الثاني 2022، حيث استقرت الأسعار عند المستوى نفسه الذي كانت عليه في ديسمبر/ كانون الأول لعام 2021، وفقاً لوكالة «قنا». وحُدّد سعر لتر الغازولين 91 أوكتان (الممتاز) عند ريالين، ولتر الغازولين 95 أوكتان (سوبر) عند 2,1 ريال، ولتر الديزل عند 2,05 ريال.

سياحة المغرب في قبضة كورونا

صرحت شركات عاملة في قطاع السياحة المغربي بأن القيود الصارمة المفروضة لمكافحة كورونا، بما في ذلك الحظر الكامل على الرحلات الجوية، تقوّض قدرتها التنافسية مقارنة بالوجهات المنافسة، وذلك بعدما أغلق المغرب حدوده في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، ولن يعيد فتحها إلا في نهاية يناير/ كانون الثاني 2022.

طموحات ليبيا النفطية لعام 2022 تصطدم بالتقلبات السياسية

إبراهيم عثمان

ثمة علاقة طردية وثيقة بين استقرار الأوضاع السياسية واستتباب الأمن في أي بلد وزيادة معدلات تنميته وإنتاجه. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك ما يحصل في ليبيا التي أنهكتها الحرب الأهلية وهجمات تنظيم «داعش» الإرهابي في العقد الأخير وفي أعقاب ثورة فبراير/شباط 2011 وإطاحة نظام معمر القذافي، وثمة طموحات نفطية لديها حالياً إنما تقوّضها الانقسامات السياسية.

وفي تحليل للوضع الحالي وآفاق المستقبل القريب اعتباراً من عام 2022، ذكرت أليتشي ألونّي، الباحثة الإيطالية المتخصصة في شؤون ليبيا والشرق الأوسط في جامعة «دورَم» البريطانية، أن قطاع الطاقة الليبي قد تضرر بشدة من أجواء عدم الاستقرار السياسي، بعدما واجه إنتاج النفط والغاز عام 2020، على وجه الخصوص، تراجعاً ملحوظاً بسبب تفاقم حدة الصراع المسلح. كما مرّت ليبيا في الفترة بين يوليو/تموز 2020 ومارس/آذار 2021 بحرب أهلية ومحاولة جديدة لانتقال سلمي للسلطة.

وفي دراسة لـ«مرصد السياسة الدولية»، أوضحت ألوني أن مؤسسة النفط الليبية أعلنت، عقب اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020، إعادة فتح حقول النفط وموانئ التصدير، ومن ثم استؤنفت أنشطة إنتاج وتصدير النفط بكامل طاقتها. وتابعت أن إنتاج النفط الخام في البلاد شهد تراجعاً حاداً في العقد الأخير، من 1,65 مليون برميل يومياً في 2010 إلى أقل من 100 ألف برميل يومياً في سبتمبر/أيلول 2020، في حين هبط إنتاج الغاز من 16 مليار متر مكعب في عام 2010 إلى 4,46 مليارات عام 2020. وقد تعرضت المنشآت النفطية الليبية خلال هذه الفترة لهجمات وقصف، ما ألحق بها أضراراً بالغة جراء الصراع بين حكومة الوفاق الوطني في الغرب والقوات التابعة لخليفة حفتر في الشرق.

وأضافت أن مؤسسة النفط الليبية تتوقع إطلاق آبار نفط جديدة في الأشهر المقبلة في منطقتي سرت وغدامس، وتعمل على إعادة تشغيل الحقول المغلقة نتيجة لهجمات داعش في عام 2015، لكن أحداث إبريل/نيسان الماضي سلطت الضوء على هشاشة استئناف الإنتاج والفجوة القائمة بين التوقعات والواقع في قطاع النفط الليبي، الذي تصاعدت تبعيته للاستقرار السياسي للبلاد في الأشهر الأخيرة وارتباطه بخيط مزدوج بموازنة الحكومة.

متفرقات اقتصادية

مزيد من الغلاء يتربّص بالتونسيين في العام الجديد

نوفس ـ **إيمان الحامدي**

يترقب التونسيون مزيدا من تداعيات انفلات التضخم على وضعهم المعيشي بعد أن قدرت السلطات الرسمية وصول التضخم إلى 7% عام 2022 مقابل 5,7% عام 2021، وهو ما يعني ضغطاً إضافياً على قدرات المواطنين على الإنفاق، لا سيما الطبقات الضعيفة والمتوسطة التي سحقها الغلاء على امتداد السنوات الأخيرة. ويُنذر مشروع قانون الموازنة لعام 2022 والذي أودرت فيه حكومة نجلاء بودن توقعاتها لمعدل التضخم السنوي للعام بمزيد من الرفع لأسعار سلع والخدمات أساسية، وفي صدارتها المحروقات والكهرباء والغاز ومياه الشرب.

ويقول أستاذ الاقتصاد في الجامعة التونسية، محمد الشاذلي، إن الأمر تحول إلى تضخم متجذر وزاحف، مؤكدا أن العام الجديد سيكون أسوأ من حيث المؤشرات الاقتصادية العامة مع استمرار أسباب الأزمة الهيكلية التي أنتجت نسب نمو ضعيفة وبطالة قياسية وتصاعداً للفقر. وفسّر أسباب التضخم بفشل السياسة النقدية والعجز عن إدارة السيولة، إلى جانب تصاعد القروض الممنوحة للأفراد والتي تخلق كتل نقدية وهمية مقابل ضعف في خلق الثروة الحقيقية. واعتبر الشاذلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن محاربة التضخم لا تتطلب مراقبة للأسعار ومسالك التوزيع بقدر ما تتطلب حوكمة للسياسة المالية وكبح القروض التي تخلق قدرة شرائية وهمية ممولة عبر القروض من دون إنتاج أي نوع من الثروة.

ويعاني التونسيون من تداعيات انفلات التضخم الذي يأكل أجورهم حيث سجلت الأشهر الثلاثة الماضية تصاعداً مستمراً للتضخم بسبب الزيادة في الأسعار.

ويُصنف عام 2021 على أنه كان الأصعب اقتصادياً منذ استقلال تونس، لكن بوادر 2022 تبدو أكثر صعوبة وسط تحذيرات جدية أطلقها «الاتحاد العام التونسي للشغل» على لسان أمينه العام نورالدين الطبوبي الذي قال إن خطورة سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية تُنذر بانفجار اجتماعي وشيك، مضيفاً أن الاتحاد مستعد لمعركة كسر عظم إذا أرادت الحكومة ذلك من أجل الدفاع عن قوت التونسيين وقدرتهم الشرائية التي لم تعد تتحمل المزيد من الإنهاك.

ورجّح الخبير المالي رضا شكندالي لـ«العربي الجديد» أن تكون الحكومة قد اتفقت مع البنك المركزي على تمويل فجوة بنحو 5,5 مليارات دينار سجلتها موازنة 2021، مؤكداً أن هذا السيناريو سيجر البلاد إلى ضغوط تضخمية رهيبة، ولفت إلى أن إعداد قانون مالية وموازنة لسنة 2022 من دون القدرة على إغلاق فجوة موازنة 2021 يشي بإمكانية عقد اتفاق كهذا مع البنك المركزي رغم التداعيات التضخمية الجسيمة التي قد تحدث.

ويؤثر الغلاء والتضخم على وضع التونسيين ووصلت آثاره إلى موائدهم التي تراجعت فيها نوعية الطعام بعد اضطرارهم إلى الاستغناء عن اللحوم والأسماك وزيت الزيتون وغيرها من المواد الأساسية، فيما تُبرز أرقام «المرصد التونسي للاقتصاد» أن 3 ملايين أسرة تعيش هشاشة اجتماعية واقتصادية.

تبرز أرقام «المرصد التونسي للاقتصاد» أن 3 ملايين أسرة تعيش هشاشة اقتصادية (فرانس برس)

مصر: تفضيل الإيداع على استثمار العقار

الدعوة الرئاسية المصرية إلى ادخار المال بدل استثماره عقارياً في وضع حرِج

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

توقع عدد من خبراء الاقتصاد والتسويق العقاري للدعوة التي أطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في آخر عام 2021، إلى المستثمرين العقاريين من أجل توجيه استثمار رؤوس أموالهم إلى إيداعها كمدخرات لدى القطاع المصرفي بدلاً من استثمارها في قطاعات التشييد والبناء، لا تجد استجابة على نطاق واسع في عام 2022، بحيث قد تقتصر تلبية الدعوة على فئة قليلة من المواطنين، خاصة أن المقصود بها الأفراد الذين لا تتعدى استثماراتهم مليوني جنيه، وليس الشركات الكبرى التي تُقدّر رساميلها بالمليارات، فيما من المعروف عادة أن ثمة صعوبة كبيرة في إقناع صغار المستثمرين بتغيير أنماط إداراتهم لمحافظهم الاستثمارية. وفي هذا الاتجاه، يوضح خبير التخمين العقاري حسين الحمصاني أن دعوة السيسي موجهة إلى المستثمر الصغير وليس إلى عمالقة القطاع العقاري، ويعتقد أنها أتت من باب النصيحة، خاصة أن حركة المبيعات في الوقت الحالي ضعيفة، لكثرة المعروض مقابل الطلب، وهذا ما لا يتماشى مع إمكانات من يشتري شقة واحدة بغرض الاستثمار، لا سيما أن الشركات منحت العملاء المزيد من تسهيلات الدفع المغرية التي تمتد حتى 10 سنوات.

تضاعفت تقريباً مساهمة العقار في الناتج خلال 10 سنوات

وأشار في تصريحات خاصة لجريدة «العربي الجديد» إلى أن هذا التصريح الرئاسي لن يؤثر سلباً في حجم استثمارات هذا القطاع الضخم في مصر، مؤكداً أنه لا يزال يمثل أحد الملاذات الآمنة لاستثمار الأموال، ولافتاً إلى أن الأرباح قد تتراجع فيه لبعض الوقت ظرفياً، ولكنها لن تتحول إلى الخسارة. بدوره، يقول الخبير الاقتصادي، عبد النبي عبد الستار، إنه لا يعتقد أن هذا التصريح سيكون له تأثير كبير على التفضيلات الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال في مصر، لأن من الصعب إقناع التاجر أو المستثمر الكبير أو الصغير بتغيير أسلوب إدارة محفظته الاستثمارية أو أوعيته الادخارية، ولذلك «فحتى من سيستجيب لهذه الدعوة سيكون عدد قليل جداً، خاصة أن هناك قناعة تاريخية راسخة في أذهان المصريين بأن تجارة العقارات والأراضي وكافة الأصول الثابتة، هي من أفضل خيارات الاستثمار للحفاظ على قيمة النقود». وأشار في حديث خاص لـ«العربي الجديد» إلى أن الدولة تحتكر سوق العقارات حالياً، والدعوة إلى عدم شراء العقارات إذا ما تحققت غايتها سوف تؤدي إلى خسائر لكل من يعمل في هذا القطاع الحيوي، أكان في القطاع العام أو الخاص، مضيفاً أن «القطاع العقاري من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحاضر، إذ ارتفعت حصته هذه من حوالى 11% عام 2018، إلى نحو 20% سنة 2021، حسبما تشير التقديرات».

وكان الرئيس المصري قد دعا قبل أيام المستثمرين في القطاع العقاري إلى توجيه مدخراتهم نحو البنوك بهدف الاستفادة من فوائد أكثر نفعاً لهم من استثمارها في العقارات، بحسب اعتقاد السيسي، وذلك لوجود حجم كبير معروض من الوحدات السكنية هذه الأيام. وقال إن «كل من معه نقود يقوم ببناء عمارة سكنية، تتكلف مليوني جنيه، وأقول له ضع هذه الأموال في البنك فتحقق لك عوائد أفضل من حبسها في هذا الأمر غير ذي الجدوى».

تحقيق

قطر: إنجازات مدعومة بالمصالحة وانحسار كورونا

حقق اقتصاد دولة قطر خلال عام 2021، قفزات نوعية يمكن للمراقبين رصدها في مختلف القطاعات الناشطة، وفي مقدمتها الطاقة والغاز والتجارة والأمن الغذائي والصناعة والسياحة. وعلى ضوء التحديات التي استطاع الاقتصاد القطري تجاوزها بما يتمتع به من صلابة ومرونة، نجحت البلاد في تعزيز قواها الذاتية، الأمر الذي مكّنها من تجاوز الصدمة الاقتصادية المزدوجة التي شهدها العالم إثر انخفاض أسعار النفط واتساع نطاق تدابير التصدّي لجائحة كورونا

الدوحة ـ **اسامة سعد الدين**

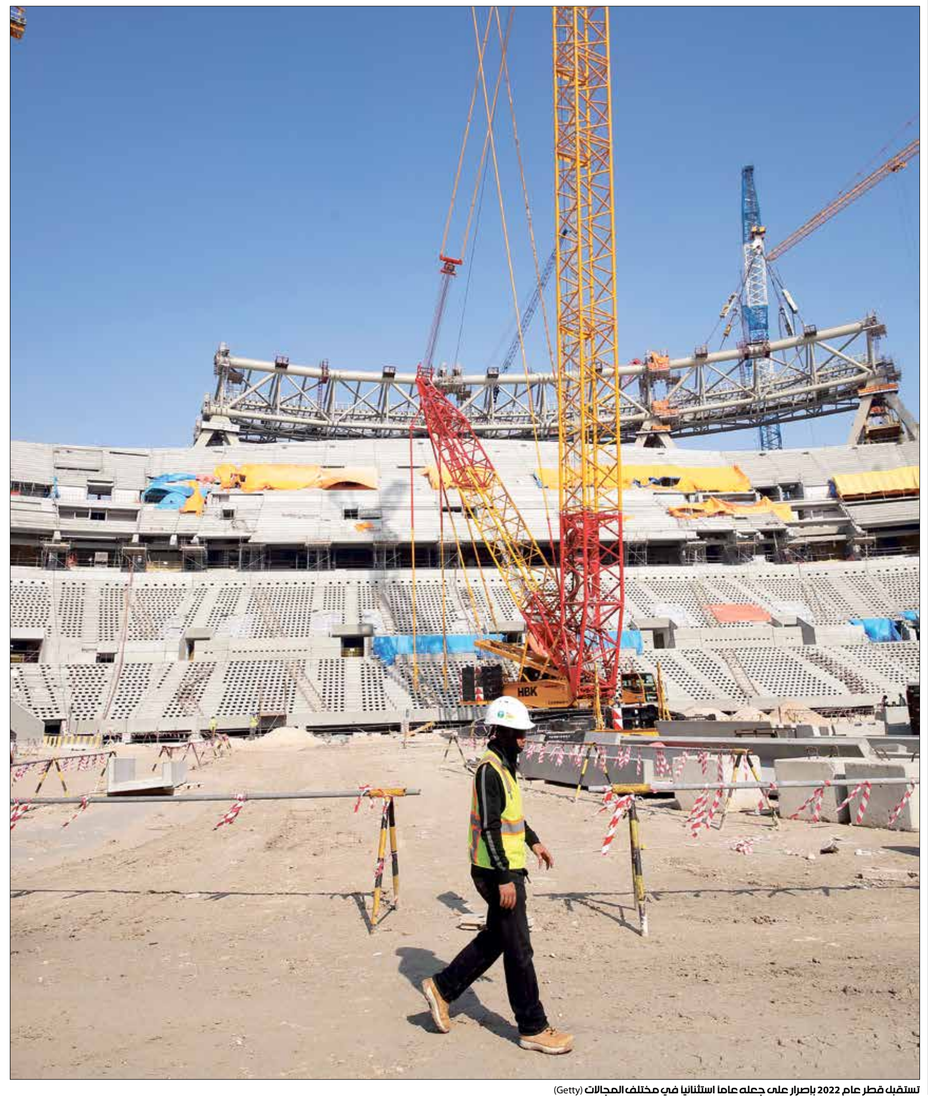
تستقبل قطر عام 2022 بإصرار على جعله عاما استثنائيا في مختلف المجالات (Getty)

شكلت المصالحة الخليجية بين قطر واربع دول عربية، بعد قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في مدينة «العلا» السعودية يوم 5 يناير/ كانون الثاني 2021، دافعا قويا للاقتصاد والتبادل التجاري والأنشطة السياحية مع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر.

كما عزز تخفيف القيود المفروضة على أنشطة الأعمال وحرية التنقل منذ منتصف عام 2021، ثقة المستهلك والنشاط التجاري في اكتساب المزيد من الزخم، الأمر الذي ساهم في تحفيز نمو القطاع غير النفطي.

في هذا الإطار، تقول وكالة التصنيف الائتماني «فيتش»، في تقرير حديث، إن «الاقتصاد القطري قوي، حيث توازي أصول صندوق الثروة السيادي القطري (جهاز قطر للاستثمار) البالغة 295 مليار دولار 200% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يمثل مظلة حماية من الصدمات المالية المحتملة، ويعزز استقرار الاقتصاد في الأجل المتوسط».

وقد حقق الميزان التجاري السلعي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، فائضاً مقداره 24,5 مليار ريال (6,7 مليارات دولار)، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 15,5 مليار ريال، وبنسبة 170,6% مقارنة بالشهر المماثل من العام 2020، وقفز 3,3 مليارات ريال بنسبة 15,8% مقارنة بشهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في ظل ارتفاع الصادرات القطرية، التي تشمل ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير، بنسبة 16,6% إلى 34,3 مليار ريال على أساس سنوي، و13,9% مقارنة بشهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفقا لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء القطري.

ويرى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، الخبير الاقتصادي هاشم السيد، في حديث لـ«العربي الجديد» أن القطاعات الاقتصادية والتجارية اكتسبت المزيد من الثقة مع زيادة معدل التطعيم ضد فيروس كورونا وتخفيف القيود المفروضة على أنشطة الأعمال وحرية التنقل منذ منتصف 2021، ما ساهم في تعزيز نمو القطاع غير النفطي، إذ بلغ مؤشر مديري المشتريات 58,2 نقطة في أغسطس/ آب الماضي، فيما من المقدر أن يكون الإنفاق الاستهلاكي قد قفز 5% بنهاية 2021.

موازنة 2021 تظهر تعافياً واضحاً

وأظهرت موازنة 2021 تعافياً من تداعيات تفشي كورونا، وزيادة الإنفاق على المشاريع الرئيسية استعدادا لتنظيم كأس العالم 2022. فقد تحولت إلى فائض خلال الأشهر التسعة الأولى من 2021، بقيمة 4,9 مليارات ريال، مقارنة بعجز بلغ 4,1 مليارات ريال في الفترة المماثلة من 2020. وبحسب وزارة المالية، سجلت الموازنة إيرادات بقيمة 47 مليار ريال في الربع الثالث، بنمو سنوي نسبته 20,6%، كما نمت قيمة الإيرادات النفطية 34,6% إلى 41,2 مليار ريال مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز، وسجلت الإيرادات غير النفطية 5,7 مليارات ريال في الربع الثالث.

ويعتبر الخبير الاقتصادي نفسه أن الدليل الأكبر على استمرار الانتعاش الاقتصادي هو تأكيد المضي قدماً في مشروع رفع السعة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، والذي من شأنه أن يرفع الإنتاج بنسبة بين 40% و50% على الأقل بحلول عام 2026، بعدما وقّعت قطر العديد من التعاقدات التي تعزز مكانتها كأكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وذلك توازياً مع زيادة اعتماد الاقتصادات العالمية بشكل أكبر على الغاز الطبيعي المسال، بعدما ظل النفط على الدوام في تارجح مستمر بسبب كورونا وبعض التوترات السياسية والصراعات في بعض مناطق الإنتاج أو الزيادة في نسبة التأمين البحري وخطوط نقل النفط.

توسيع مشاريع الغاز المُسال

وقد واصلت «قطر للبترول» التي تغير اسمها وأصبحت «قطر للطاقة»، مشاريعها لزيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز المسال، ووقّعت الشركة خلال 2021، اتفاقات لبناء أكثر من 100 ناقلة جديدة للغاز بقيمة 100 مليار دولار، كما وقّعت عقدا للمرحلة الأولى من مشروعها لتوسعة حقل الشمال التي سترفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 110 ملايين طن سنويا بحلول عام 2025، أي بزيادة سنوية تُقدر بنحو 43%، وباستثمارات تناهز 105 مليارات ريال.

كما أبرمت اتفاقيات حول الاستكشاف البحري والتنقيب في العديد من المناطق الحيوية حول العالم، منها السواحل الكندية والقبرصية والبرازيلية والمصرية وشواطئ جنوب أفريقيا، إلى جانب اتفاقيات لتزويد عدد من الدول بالغاز، ومنها الصين وباكستان وبنغلادش وكوريا الجنوبية.

الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

على صعيد هذه الاستراتيجية، قفز حجم الإنتاج المحلي للخضراوات من نحو 66 ألف طن إلى أكثر من 100 ألف، بما ضمن تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 41%، كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور المحلية إلى 86%. ومن المتوقع أن ترتفع إلى 95% بحلول عام 2023. وحققت قطر اكتفاء ذاتياً تاماً من الألبان ومنتجاتها، بل فاقت النسبة حاجتها وبلغت 106%، إلى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي من استهلاك الدواجن الطازجة بنسبة 124% بعدما بلغ الإنتاج 28 ألف طن.

تعزيز إنفاق المشاريع استعداداً لبطولة كأس العالم 2022

تعزيز دور السياحة والسفر

سياحيا، يواصل جهاز قطر للسياحة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، ويؤكد رئيس الجهاز، أكبر الباكر، أن الدولة تسعى إلى جذب أكثر من 6 ملايين زائر دولي سنوياً وزيادة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12% بحلول عام 2030. ومع تخفيف قيود مواجهة كورونا، ارتفع عدد القادمين وتضاعف عدد الزوار الوافدين خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، 14 مرة، بزيادة تعادل 1374,3% على أساس سنوي، وبلغ عددهم أكثر من 66 ألف زائر، مقابل 4,53 آلاف فقط في سبتمبر/ أيلول 2020.

وتتواصل الأعمال في المرحلة الأولى من مشروع توسعة «مطار حمد الدولي» الذي سترفع طاقته الاستيعابية إلى أكثر من 58 مليون مسافر سنوياً والتي من المقرر أن تنتهي في عام 2022، وتحديداً قبل استضافة قطر بطولة كأس العالم لكرة القدم، لتبدأ المرحلة الثانية من المشروع بعد انتهاء البطولة مباشرة، والتي ستساهم في زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار إلى 60 مليون مسافر سنوياً.

وفي إطار المشاريع السياحية، أطلق في إبريل/ نيسان 2021، مشروع «شاطئ شمال الخليج الغربي» الذي يقع على طول حي الأعمال في الدوحة، ويوفر 6 شواطئ للفنادق المحيطة لتنشيط حركة السياح، كمرحلة أولى، كما يضم شاطئاً عاماً و12 شاطئاً خاصاً تابعة لعدد من الفنادق، في موقع واحد على مساحة 60 ألف متر مربع، فيما من المقرر افتتاح الشاطئ لاستخدام الجمهور قبل انطلاق صافرة «مونديال قطر 2022».

أولت الدولة اهتماما خاصا لتعزيز الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي (فرانس برس)

دعم كبير للإنتاج الصناعي

وارتفعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 7,3% العام الماضي إلى 8,7% في النصف الأول من 2021، بما جعلها تحتل المركز الرابع كأعلى الأنشطة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. في السياق، شدد وزير التجارة والصناعة، محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، على أن القطاع الخاص نجح في تطوير منتجاته وإحلال بعض السلع والمنتجات المستوردة في مختلف المجالات الصناعية، بما ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الغذائية والاستهلاكية والإنشائية. وأظهر تقرير صادر عن «غرفة تجارة وصناعة قطر» أن قيمة صادرات القطاع الخاص، حتى نهاية الربع الثالث من 2021، بلغت نحو 20,9 مليار ريال، مقابل 11,1 مليار ريال للفترة ذاتها من 2020، محققة ارتفاعاً قياسياً بنسبة تزيد عن 88%. ونمت الاستثمارات الصناعية بأكثر من 91 مليون دولار، ليبلغ مجموعها نحو 72,41 مليار دولار، مقارنة بـ72,32 مليار دولار بنهاية عام 2020.

مكاسب لافتة في سوق الأوراق المالية

وحول أداء سوق الدوحة للأوراق المالية السنوي، يقول المحلل المالي رمزي قاسمية لـ«العربي الجديد» إن مؤشر بورصة قطر، حقق منذ بداية 2021 وحتى إعداد هذا التقرير، مكاسب قاربت نحو 11,5%، وسجل المؤشر خلال العام الحالي أداء مميزاً مع ارتفاع معظم قطاعات السوق المالي، ولامس المؤشر أعلى مستوياته منذ نحو 6 سنوات، عند حدود 12 ألف نقطة، لافتا إلى أن هذا الدعم والأداء المميز جاءا نتيجة عدة عوامل، وعلى رأسها ارتفاع أرباح الشركات المدرجة عن فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 36% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، نتيجة استعادة النشاطات الاقتصادية عافيتها من تبعات القيود المفروضة لمكافحة كورونا.

أما أبرز محطات البورصة خلال عام، فيجملها قاسمية بقرار السماح بتملك الأجانب نسبة 100% من رؤوس أموال الشركات القطرية المدرجة في البورصة، بما يعزز جاذبية الشركات القطرية للاستثمار وزيادة تدفق السيولة الأجنبية إلى السوق القطري. كما أنشأت البورصة سوقاً خاصاً لتداول الشركات الناشئة، وأدرجت شركتين خلال العام الماضي.

نمو أكثر قوة للناتج المحلي

وحقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر نمواً ناهزت نسبته 4% في الربع الثاني من عام 2021، مقارنة بالربع الثاني من 2020، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنحو 0,7% في الربع الثاني، بينما زادت مساهمة الأنشطة غير النفطية بشكل كبير مسجلة نمواً بنحو 6,2% خلال الفترة ذاتها من عام 2021. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى إمكان بلوغ نمو الاقتصاد القطري 3% بنهاية 2021، مع توقعات بتسارع وتيرته إلى نحو 4,1% في 2022 ثم إلى 4,5% في 2023. وتستقبل قطر عام 2022، بإصرار على جعله عاماً استثنائياً في مختلف المجالات، من خلال استضافتها لأول بطولة كروية عالمية في المنطقة، «مونديال قطر»، واعتمدت الدولة الغنية بالغاز الطبيعي موازنتها العامة بتقديرات إجمالية لإيرادات بقيمة 196 مليار ريال تمثل زيادة نسبتها 22,4% مقارنة بتقديرات موازنة 2021، وبُنيت الموازنة على أساس متوسط سعر نفط عند 55 دولاراً للبرميل، بحسب وزير المالية علي بن أحمد الكواري.

وارتفع إجمالي المصروفات المخطط لها في الموازنة بنسبة 4,9% لتبلغ 204,3 مليارات ريال خلال عام 2022، بما يُعزى أساساً إلى الارتفاع المؤقت في المصروفات التشغيلية المتعلقة بأنشطة استضافة البطولة الكروية، والتي تشمل تكاليف الأمن والتشغيل لكافة الفعاليات المتعلقة بكأس العالم قطر 2022.

بانتظار موافقة تشغيل 5 مطارات أفغانية

تنتظر شركات طيران قطرية وتركية خاصة موافقة طالبان على تشغيل 5 مطارات أفغانية، وفقا لوزير الخارجية التركي مولود تشاوش اوغلو الذي أكّد توقيع «مذكرة تفاهم» في الدوحة في ديسمبر/ كانون الاول، بما يشمل إدارة مطار كابول و4 مطارات اخرى، لافتا الى ان الامارات التي كانت تديرُ الجزء المدني من مطار كابول قبل استيلاء طالبان على السلطة في اغسطس/ آب الفائت مهتمة ايضا بالانضمام الى شركات الطيران التركية والقطرية في ادارة المطارات. ونقلت «فرانس برس» عن المتحدث باسم وزارة النقل في حكومة طالبان إمام الدين احمدي قوله إنه «لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي بعد».

موجز اقتصادي

أردوغان يدعو للاحتفاظ بمدخرات الليرة

حض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأتراك على الاحتفاظ بكل مدخراتهم بالليرة، معتبراً أن تقلب سعر الصرف في الآونة الأخيرة كان تحت السيطرة إلى حد كبير بعدما تراجعت العملة الوطنية بشدة خلال الشهرين الماضيين. وفي خطاب ألقاه في إسطنبول يوم الجمعة، دعا أردوغان، بحسب «رويترز»، الأتراك أيضاً إلى إدخال مدخراتهم من الذهب في النظام المصرفي، مؤكداً مرة جديدة أن أسعار الفائدة هي السبب الذي يقف وراء التضخم.

تراجع العجز التجاري التركي 13%

اتسع عجز التجارة الخارجية التركي 6,9% في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على أساس سنوي، ليبلغ 5,402 مليارات دولار، وفقاً لما نقلت «رويترز» عن بيانات «معهد الإحصاء» التركي» يوم الجمعة. وقفزت الصادرات 33,7%، في حين زادت الواردات 27,3% عنها قبل عام. لكن العجز التجاري خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام، تراجع بنسبة 13,2% وبلغ حجمه 39,35 مليار دولار.

العقوبات تخفض إيرادات «هواوي» 29%

تراجعت الإيرادات السنوية لمجموعة الاتصالات الصينية العملاقة «هواوي» قرابة الثلث مقارنة بالعام السابق، مع استمرار تأثرها بالعقوبات الأميركية التي أضرت بمبيعاتها من الهواتف الذكية، حسب ما نقلت «فرانس برس» يوم الجمعة، عن رئيس مجلس إدارتها، غيو بينغ، في رسالة سنوية بمناسبة العام الجديد، معلناً أن إيرادات 2021 تراجعت 29% على أساس سنوي لتبلغ 634 مليار يوان تعادل 99,5 مليار دولار.

تسارع النشاط الصناعي الصيني

بعد شهرين من الانكماش، واصل النشاط الصناعي في الصين تقدمه في ديسمبر/كانون الأول، بفضل انخفاض كلفة المواد الخام وتحسن شبكات التوريد، بحسب أرقام أوردتها «فرانس برس» يوم الجمعة، نقلاً عن «المكتب الوطني للإحصاء» الذي أوضح أن مؤشر مديري المشتريات الذي يشكل مقياساً لنشاط المصانع بلغ 50,3 نقطة مقابل 50,1 في الشهر السابق. أما مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي الذي يشمل قطاعي الخدمات والبناء، فقد بلغ 52,7 نقطة بفضل انتعاش قطاعي النقل الجوي وصناعة الفنادق والمطاعم.